خلال انطلاق مشاركتهم بفعاليات الاتحاد الدولي

العتل: الاستفادة من الخبرة الدولية لتطوير العمل التطوعي بجمعية المهندسين

الفراشي مترئسة اجتماع لجنة المهندسين بالاتحاد الدولي

العتل والفراشي وعدد من المهندسين المشاركين

انطلقت مشاركة الوفد الكويت في الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية المنعقدة في العاصمة الإيطالية روما، حيث شارك المهندسون بعدد من اللجان المتخصصة لعرض تقاريرها على مجلس إدارة الاتحاد.

رئيس الجمعية المهندس فيصل دويح العتل قال خلال حضوره لعدد من لجان المؤتمر، سعداء بهذه المشاركة الكثيفة من المهندسين الكويتيين بفاعليات الاتحاد الدولي ، ونأمل أن ينعكس ذلك على تطوير أداء العمل التطوعي وخاصة الهندسي في الكويت.

وقدم العتل خلال اجتماع لجنة الطاقة المتجددة في الاتحاد الدولي جهود المهندسين الكويتيين لرفع كفاءة الطاقة في الكويت، لافتا الى ورش عملها الإقليمية ومقترحها لانشاء مركز متخصص في الكويت.

وخلال مشاركته باجتماعات لجنة المهندسين الشباب في الاتحاد الدولي التي ترأسها المهندسة زينب الفراشي قال العتل: حريصون على إنجاح هذه اللجنة ودعم فعالياتها.

وخلال عرضها لتقارير اللجنة وفعالياتها في اللقاء الخاص لها قالت نائب رئيس الاتحاد الدولي ورئيسة لجنة الشباب المهندسة زينب الفراشي: سعداء برفع عدد الدول الاعضاء في اللجنة الى 32 دولة، مما يؤكد الدور الرائد للمهندسين الكويتيين على الساحة الدولية، مشيرة الى ان هذه اللجنة انطلقت بمقترح للكويت وكان عدد اعضائها لايتجاوز عدد أصابع اليدين.

واضافت الفراشي: إن الاجتماع اعتمد تقرير الكويت لعرضة على مجلس إدارة الاتحاد الدولي ، مضيفة اننا سنركز على دعم وتحقيق اهداف الاتحاد الدولي لتحقيق الذين من اهداف الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة.

واوضحت ان الاهداف التي سيتم العمل عليها من قبل المهندسين الشباب خلال ملتقاهم السنوي يتمثلان التاكيد على جودة التعليم و توفير فرص التعليم بكافة المجتمعات النامية وجعله تعليما مستمرا ، مضيفة ان الهدف الثاني يتمثل في الدفع بتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ذات جودة للشباب حول العالم.

وتستمر مشاركة الوفد الكويتي في فعاليات الاتحاد الدول والمؤتمر المصاحب له حتى يوم الجمعة المقبل .

تفعيلاً لأهداف حملة «لنحقق حلمهم»

«المنابر القرآنية» تدشن حلقات القرآن الكريم لفئة الصم

عصام القليج

أعرب د.عصام عبداللطيف القليج أمين سر جمعية المنابر القرآنية عن سعادته بتدشين اولى حلقات تعليم القرآن الكريم لفئة الصم، وذلك تفعيلا لأهداف الحملة التي اطلقتها المنابر القرآنية تحت شعار «لنحقق حلمهم»، حيث تهدف تلك الحلقات إلى تخريج حفظة لكتاب الله من فئة الصم، وتعليمهم مبادئ اللغة العربية.

وأوضح القليج أنه تم افتتاح حلقتين للرجال وحلقة للنساء، بالتعاون مع النادي الكويتي الرياضي للصم، حيث تعقد حلقتي الرجال في مقر الرجال بفرناطة؛ وتعقد حلقة النساء في مقر النساء بكيفان، بمعدل 3 أيام أسبوعيا (الأحد والثلاثاء والخميس) من الساعة 4 عصرا حتى صلاة المغرب، لمدة 3 شهور، وهدف الحلقة تحفيظ ربع حزب، مع الإلمام بمعاني الآيات وإتقان كتابتها من قبل المنتسبين لها من إخواننا الصم، والذين يبلغ عددهم حاليا 10 طلاب، و5 طالبات، ويقوم على تحفيظهم وتعليمهم معلمين متخصصين بلغة الإشارة، مبينا انه لأول مرة يتم الاتفاق مع معلم من فئة الصم للتدريس في هذه الحلقات، لأنه الأقرب إليهم فهما وإدراكا.

وأضاف القليج ان المنابر القرآنية ماضية في تنفيذ وتفعيل أهداف الحملة التي تهدف إلى تعليم القرآن الكريم وسائر ضرورات الدين لإخواننا الصم، وتخريج معلمي القرآن بلغة الإشارة، والمساهمة بتأهيل وتدريب مترجمي لغة الإشارة، بالإضافة إلى مساعدة الصم على تجاوز عقبة الإعاقة والاندماج في المجتمع، وتوظيف التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة لخدمة إخواننا الصم.

وختم القليج حديثه بقوله: إن المنابر القرآنية لن تألو جهدا في تقديم خدماتها لرعاية كتاب الله عز وجل ونشر علومه؛ من خلال مشاريعها النوعية التي تخاطب جميع فئات المجتمع، مبينا بان «المنابر القرآنية» قد حرصت على أن تكون رائدة في خدمة القرآن الكريم، فجعلت مشاريعها موجهة إلى جميع فئات المجتمع؛ بدءا من فئة المتخصصين من المشايخ وطلبة العلم، وفئة المثقفين من الموظفين والأكاديميين، وفئة عامة الناس، وفئة الشباب والناشئة، وفئة الأطفال، وانتهاء بفئة ذوي الهمم وغير الناطقين باللغة العربية، لكلا الجنسين رجالا ونساء.

ووجه القليج شكره لكل من دعم وساهم ونظم وشارك في حملة «لنحقق حلمهم»، داعيا أصحاب الأيادي البيضاء في بلد الخير والعطاء ومؤسسات المجتمع المدني إلى الوقوف بجانب إخوانهم من ذوي الهمم والأخذ بأيديهم لتحقيق أحلامهم وتجاوز إعاقتهم وتيسير حياتهم.

تتمات

نواب : الأمير

فعلى صعيد النواب الذين شملتهم الأحكام ، قام النائب د. جمعان الحريش بتسليم نفسه إلى السلطات المختصة بتنفيذ الحكم أمس ، وقال في تغريدة له على «تويتر» : «الحمد لله على كل حال ، لأن أكون في السجن ، خير لي من أن أكون نائبا مرتشيا او خائنا للامانة ، «فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون» .

من جهته علق النائب محمد المطير على الاحكام الصادرة بحقه ونواب حاليين وسابقين وعدد من الشباب بالقول : قال تعالى «فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون» ، فيما ردد النائب وليد الطبطبائي بيتي شعر هما :

قالوا حبست فقلت ليس بضائر
حسبي وأي حسام لا يغمدُ
والحبس مالم تغشه لدينة
شنعاء نعم المنزل المتودّدُ

إلى ذلك قال النائب ثامر السويط : « لا خير في كراسينا إن لم يتصدر العفو العام أولوياتنا ، في ظل وضع إقليمي متأزم ، نحن بأمس الحاجة فيه لتحصين جبهتنا الداخلية» .

أضاف : « المرحلة المقبلة يجب ان تكون مرحلة تهدئة وتوافق بين الجميع ، ويفترض بنا اننا تجاوزنا صفحة التأزيم والخلافات ، وبدأنا جميعا صفحة جديدة وبالتالي كان يجب ان يسود هذه المرحلة العفو العام» .

بدوره اكد النائب د عادل الدمخي على ضرورة العمل من اجل وحدة البلد واستقراره ، لاسيما في مثل هذه الظروف التي تمر بها الكويت ، وفي ظل الأحكام الصادرة في قضية دخول مجلس الامة من قبل نواب حاليين وسابقين وعدد من الشباب

وقال الدمخي : نحتاج إلى الحكمة في معالجة الأمور والتواصل بين القيادة السياسية والشعب ، مشيرا الى ان من يملك قرار العفو هو صاحب السمو امير البلاد ، وهو بإذن الله سيكون وكما كان صمام الأمان بعد الله

وطالب النائب محمد هايف المطيري بضرورة التعجيل في حكم التمييز ، وقال : ان دخول المجلس جاء دون قصد جريمة ، ، واعتبر ان الحل سياسي وليس قضائي

من ناحيته أكد النائب طلال الجلال ان المرحلة الحالية ، في ظل ما يشهده الاقليم المحيط بنا من تطورات وأخطار، وما تواجهه الكويت من تحديات ، تتطلب رص الصفوف والالتفاف حول القيادة السياسية ، ووقوفنا جميعا صفا واحدا في مواجهة تلك التحديات والعبور بسفينة الكويت الى بر الامان.

وقال الجلال : انطلاقا من هذا كله نضم صوتنا مع الاصوات المنادية بوضع العفو العام كضرورة قصوى ، مؤكدين في الوقت ذاته احترامنا واعتزازنا بالقضاء الكويتي، الذي يعد الملاذ الامن لكل فرد بالمجتمع.

وشدد على ضرورة طي صفحة الماضي بكل ما بها، وبدء صفحة جديدة ، عنوانها تحصين جبهتنا الداخلية وتعزيز وحدتنا الوطنية ، وكلي ثقة بتفهم نواب الامة اهمية اقرار قانون العفو العام باقصى سرعة ممكنة.

في السياق نفسه أكد النائب عبد الله فهاد علي ان قانون العفو العام اصبح مطلبا شعبيا وضرورة وطنية ملحة في الوقت الحالي ، وذلك لتحقيق التلاحم والتعاضد ووحدة الصف في ظل الاوضاع الاقليمية الملتهبة حاليا

وكشف فهاد ان دخول مجلس الامة كان احتجاجا وعملا سياسيا رمزيا ، وليس الهدف منه ارتكاب جريمة أوالتخريب ، حيث كان الظرف مفاجئا والجو مشحونا ، وذلك بتأكيد وشهادة حرس المجلس .

من جهته قال النائب ناصر الدوسري ان الاحكام الصادرة امس ، تدفعنا الى وضع العفو العام كأولوية لنا ، لاسيما في ظل ما يجري حولنا من اخطار تستوجب رص الصفوف وحماية الكويت بكل السبل

النائب خالد العتيبي تمنى من محكمة التمييز إصدار حكم آخر تستند فيه على حيثيات حكم أول درجة وتعتبره سندا لها ، قائلا اثق في نزاهة قضائنا ومؤسساتنا القضائية .

أضاف سنمضي قدما و بأسرع وقت في تمرير قانون العفو العام على المدانين في قضايا سياسية ، على أمل ان نطوي صفحة الماضي ، وسنمهد للعمل لحاضر ومستقبل البلاد من خلال تعاون مثمر ، بعيدا عن اي تأزيم بحبس كوكبة من أبناء الوطن يشهد لهم الجميع بالوطنية الصادقة .

كما طالب النائب محمد الدلال بضرورة طي صفحة الماضي والبدء بصفحات جديدة ، مؤكدا ان البلد اليوم في أمس الاحتياج الى دعم الجبهة الداخلية وتوحيد الصفوف لمواجهة الأخطار المحيطة بالبلاد .

واوضح الدلال انه وفقا للدستور والقانون لا يحق لوزارة الداخلية ان تقوم بالقبض على اعضاء مجلس الامة ، الذين شملهم الحكم الا بعد رفع الحصانة النيابية عنهم او القيام باجراءات إسقاط العضوية عنهم

من ناحيته اكد النائب اسامة الشاهين ان العفو عن 70 مواطن شملتهم احكام محكمة الاستئناف اليوم في قضية دخول مجلس الامة بيد صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه مشيرا ان من بينهم نواب حاليين وسابقين واكاديميين وشباب مخلصين

واوضح الشاهين ان دخول المجلس كان رسالة سياسية من قبل نواب وشباب وطنيين احتجاجا على وجود نواب الابداعات المليونية «القبيضة» داخل البرلمان .

في المقابل قال النائب احمد نبيل الفضل ان المدانين في قضية اقتحام مجلس الامة ، سيدفعون ثمن السلوك الصبياني المتهور المتمثل في اقتحام مجلس الامة ، معتبرا أن الحكم «سيلجم اي واحد أرعن يسعى لقلب المقام باستخدام الشباب» .

وقال الفضل : ان صبيانية العمل السياسي يجب ان تنتهي نهائيا ، مضيفا : «نبارك للشعب الكويتي حكم القضاء على هؤلاء المدانين» .

مجلس الوزراء

العافية والعمر المديد .

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح ، فقد استعرض مجلس الوزراء مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 33 لسنة 2016 في شأن بلدية الكويت ، الذي يستهدف معالجة الوضع القانوني للمجلس البلدي ، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير ، تمهيدا لإحالته لمجلس الأمة ،

كما اطلع مجلس الوزراء كذلك على توصية لجنة الخدمات العامة ، بشأن التدابير اللازمة للمحافظة على وفرة المخزون السمكي في دولة الكويت ، وقرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع كل من «وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للبيئة ، معهد الكويت للأبحاث العلمية» والجهات المعنية ، لإعداد دراسة شاملة بشأن المخزون السمكي لدولة الكويت ووضع البدائل والحلول التي من شأنها الحفاظ على هذا المخزون وزيادة وفرته مستقبلا ، بالوسائل الممكنة وموافاة مجلس الوزراء ، بما تنتهي إليه الدراسة ، وذلك خلال شهر من تاريخه .

في الشأن السياسي ، عبر مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين للهجوم الإرهابي الشنيع الذي تعرض له المصلون في مسجد الروضة بمنطقة العريش في محافظة شمال سيناء المصرية ، أثناء صلاة الجمعة ، والذي أسفر عن وقوع مئات القتلى والجرحى من الأبرياء ، مؤكدا بأن هذه المجزرة الدامية التي تستهدف بيوت الله الآمنة ، وسفك دماء الأبرياء إنما تستهدف زعزعة الأمن والإستقرار في مصر الشقيقة ، ولن تزيد الأشقاء في مصر إلا تماسكا وإصرارا على مواجهة الإرهاب ، ومؤكدا بأن هذه الجريمة البشعة تتنافى مع كافة الأديان السماوية والمبادئ الإنسانية ، كما أكدت دولة الكويت وقوفها إلى جانب الشقيقة مصر ، وتأييدها لكافة الإجراءات التي تتخذها لصيانة أمنها واستقرارها ومكافحة الإرهاب ، وجددت موقفها الثابت والمبدئي المناهض للإرهاب بكل صوره وأشكاله وأيا كان مصدره .

«الاستئناف» أسدلت

الوارد بتقرير الاتهام «استعمال القوة والعنف ضد موظفين عموميين «حرس المجلس» ، ودخول عقار في حيازة الغير ، بقصد ارتكاب جريمة والاتلاف والاشتراك في تجمع داخل مجلس الامة» ، وجريمة «الدعوة الى التجمع داخل مجلس الامة».

كما قضت «الاستئناف» بحبس 23 متهما لمدة ثلاث سنوات وستة اشهر مع الشغل ، عن جرائم «استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين «حرس المجلس» ، ودخول عقار في حيازة الغير ، بقصد ارتكاب جريمة والاتلاف العمدي والاشتراك في تجمع داخل مجلس الامة».

وقضت المحكمة كذلك بحبس 49 متهما بالسجن لمدة سنتين مع الشغل ، عن جرائم التجمهر والتعدي على رجال الشرطة وجريمة الدعوة الى التظاهر وتنظيمه وجريمة اهانة رجال الشرطة، وتهمة تحريض رجال الشرطة على التمرد. ومن بينهم متهمون ادينوا في اتهامات اخرى وردت في منطوق الحكم.

وقضت ايضا بالحبس لمدة سنتين بحق خمسة متهمين عن جريمتي التجمهر والتعدي على رجال الشرطة ، وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم ، على ان يوقع كل منهم تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها الف دينار بانه لن يعود الى الاجرام مجددا.

وحكمت المحكمة بالسجن لمدة سنة مع الشغل ، بحق عشرة متهمين عن جريمة التجمهر، وبالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ بحق متهمين اثنين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم ، على ان يوقع كل منهما تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها الف دينار ، بانه لن يعود الى الاجرام مجددا.

وقضت المحكمة بانقضاء الدعوة الجزائية عن النائب السابق فلاح الصواغ لوفاته ، وبراءة متهمين اثنين مما اسند اليهما من تهم.

قنصل الكويت

عند الخروج من تركيا.

وأكد أنه يتعين على المسافر إلى الخارج عبر المطارات التركية إبلاغ مديرية الجمارك عن كمية الأموال التي تتجاوز 25 ألف ليرة تركية (نحو 6400 دولار) أو 10 آلاف يورو ، أو ما يعادل هذه القيمة من الأشياء الثمينة والمجوهرات.

وبالنسبة للمجوهرات والأشياء الثمينة التي يراد اصطحابها عند الخروج من تركيا ، والتي تتجاوز القيمة المحددة بشترط ، من أجل ذلك أن تكون هذه الأموال قد تم الإبلاغ عنها للسلطات المعنية عند الدخول إلى البلد أو أن يتم توثيق شرائها من تركيا.

اليمن : مقتل

لقوات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح ومرافقيه ، تم في جبل مرثد عقب صد قوات الشرعية هجوما للميليشيات ، حاولت استعادة مواقع كانت خسرتها في المنطقة ، وقتل خلاله قائد الهجوم العميد عبدالله الحمزي وعدد آخر من عناصر الميليشيات.

من جهة أخرى، شن طيران التحالف أكثر من 15 غارة على مواقع ومخابئ سرية للميليشيات في مزارع النسيم والخضراء جنوب منطقة حرض الحدودية ، فيما استعاد الجيش اليمني السيطرة على مواقع استراتيجية قريبة من الحدود مع السعودية في منطقة البقع شرق صعدة بعد مهاجمة مواقع كانت تتمركز فيها ميليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع صالح .

إلى ذلك وصلت تعزيزات عسكرية قوامها لواءان من مأرب إلى محافظة صعدة ، لدعم وحدات الجيش في جبهة كتاف البقع القريبة من الحدود السعودية.

حماس: سلاح

وقال القيادي في حركة حماس خليل الحية في مؤتمر صحفي صباح امس ، إن الحالة الإعلامية التي مرت خلال اليومين الماضيين غير مطمئنة وغير مبشرة لتطبيق المصالحة، مشيرا إلى أن «هناك أطراف تريد الانقلاب على الاتفاق».

واضاف الحية أن هذا الأمر بدا واضحاً من خلال ما وصفه بحالة الصخب الإعلامي الذي تمارسه حركة فتح خلال اليومين الماضين وتحديداً فيما يخص سلاح كتائب القسام والملف الأمني وتمكين حكومة الوفاق من إدارة قطاع غزة.

وكانت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» ، قالت إن تمكين حكومة الوفاق الفلسطينية في قطاع غزة «خطوة أولى لا بد منها» لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

جاء ذلك في ختام اجتماع عقدته اللجنة المركزية برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة رام الله بعد ثلاثة أيام من عقد اجتماعات بين الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتا فتح والمقاومة الإسلامية «حماس» ، في العاصمة المصرية القاهرة لبحث تحقيق المصالحة الداخلية.

في غضون ذلك، وصل وفد أمني مصري إلى قطاع غزة الاثنين عبر معبر بيت حانون/ ايرز، بهدف متابعة تنفيذ تفاهمات المصالحة الفلسطينية، والإشراف على عملية تسليم القطاع لحكومة الوفاق الوطني بشكل فعلي.

وطالب الحية في المؤتمر الصحفي فتح بأن لا تستدرج حماس إلى أجواء التوتر والتراشق الإعلامي وذلك لأن الحركة «قادرة على قلب الطاولة ولأن لا أحد يمكنه أن يقوم بل ذراع حماس ولا حتى بالضغط عليها»، مؤكدا أنه لا سلطة ولا احتلال إسرائيلي قادر على ذلك «وحماس ذهبت للمصالحة من منطلق قوة وحرص على مصالح شعبها».

وناشد القيادي في حماس السلطة الفلسطينية بعدم الاستجابة لما وصفه بالضغوطات والإغراءات من قبل إسرائيل وأمريكا وبعض الأطراف الدولية الأخرى، وبعدم التراجع عن لغة التصالح وحماية المصالحة وعدم السماح لأي أحد بتعطيلها وفقا لما تم الاتفاق عليه في اكتوبر الماضي في القاهرة.

وفيما يخص سلاح حماس، أكد الحية أن «هذا الموضوع تحته ليس خطاً أحمر واحداً بل مجموعة من الخطوط الحمراء وأنهم لن يقبلوا بطرحه على الطاولة أو الحديث عليه، وحتى لو جاءت أمريكا أو غير أمريكا فهذا السلاح هو شرف أمتنا وهو الذي مكن كتائب القسام من الدهس على رأس العدو الصهيوني والذي جعله يقهر ألف مرة وسيكون مصيره إلى زوال».

وقال الحية: «رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، هو مسؤولية الحكومة، ولا يجب عليها التهرّب من مسؤولياتها»، موضحا أن الفصائل فشلت في إلزام حركة «فتح» والحكومة في رفع الإجراءات العقابية التي فرضتها السلطة في مارس الماضي على سكان قطاع غزة.

وذكر أن حركة «فتح» بررت رفضها رفع الإجراءات العقابية على قطاع غزة بأنها تسعى لتمكين الحكومة الفلسطينية واستلامها كامل مهامها في القطاع.

وتابع :« كان توجّه الفصائل، في لقاء القاهرة، الفصل بين استلام الحكومة مهامها وحقّ الشعب في أن ترفع عنه كل العقوبات اللاإنسانية»، مشيرا إلى أن الجانب المصري كان يرى أيضا ضرورة رفع العقوبات.

وأشار إلى أن العقوبات ضد قطاع غزة تحاول تركيع الشعب الفلسطيني، مضيفا «نحن وكل الفصائل مع شعبنا نطالب وندفع بكل قوة بإلزام الحكومة برفع هذه العقوبات».

السودان : مقتل

موسى هلال تسليم أسلحتها لقوات الدعم السريع التي تتولى جمع السلاح ، في إطار خطة حكومية لجمع السلاح في الاقليم.

وقال مراسل «بي بي سي» في الخرطوم إن العشرات من عناصر قوات الدعم السريع وحرس الحدود شبه الحكومية قتلوا وجرحوا بعد معارك في منطقة مستريحة بولاية شمال دارفور السودانية.

وافاد بيان صادر عن الدعم السريع بأن القوات تمكنت من قتل عدد من القادة العسكريين واعتقال الناطق الرسمي باسم قوات حرس الحدود.

إندونيسيا : حالة

التأهب في الجزيرة إلى أقصى مستوى.

وأغلق مطار الجزيرة، وتقطعت السبل بالكثير من المسافرين في هذه الجزيرة التي تعد مقصدا للسياح.

وشوهدت سحابة من الدخان الأسود ترتفع نحو 3400 متر فوق قمة الجبل.

وقال المركز الوطني لإدارة الكوارث في إندونيسيا إن انفجارات سمعت على مسافة 12 كيلومترا من قمة الجبل.

ورفعت حالة التأهب إلى المستوى الرابع في الساعة السادسة من صباح أمس الإثنين بالتوقيت المحلي «لاحتمال خطر كارثة وشيكة».

وقال المركز في بيان على صفحته على فيسبوك إنه تمكن مشاهدة ألسنة اللهب بشكل متزايد خلال الليل ، «وهذا يؤشر احتمال ثورة أكبر على وشك الحدوث في البركان».

ووزعت السلطات أقنعة وقاية على سكان المناطق القريبة، كما أمرت بإخلاء منطقة بسعة 10 كيلومترات حول البركان.

ويبعد منتجعا كوتا وسمنياك السياحيان نحو 70 كيلومترا عن البركان.

وأكد مسؤولون وعلماء مختصون بالبراكين السبت أن حمما بركانية (صخور «المانغما» المنصهرة) قد رصدت بالقرب من سطح البركان.

وقال مسؤول الإعلام في وكالة الحد من آثار الكوارث في تغريدة إن أمطارا محملة بالرماد البركاني قد تساقطت فوق مدينة ماتارام في جزيرة لومبوك.

ويعتقد أن نحو 25 ألف شخص ما زالوا في ملاجئ مؤقتة بعد أن فر نحو 140 ألف شخص في وقت سابق هذا العام. إذ أثارت زيادة نشاط البركان المخاوف لديهم من وقوع ثورة في كبيرة فيه في وقت وشيك.

مصر حذرت

معينا من جماعة أبو نضال الإرهابية ربما تنفذ عملا ضد مقر السفارة أو أي من مكاتبها في لندن». وطلبت السفارة توفير تدابير إضافية لحمايتها ومكاتبها.

وجاء إبلاغ البريطانيين بهذه المعلومات في 27 يناير/كانون الثاني عام 1983، أي قبل ستة أيام من زيارة مبارك لبريطانيا، حسب الوثائق.

وفي اليوم التالي، أجرى السفير المصري في لندن شخصيا اتصالا هاتفيا برئيس إدارة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الخارجية البريطانية دي. آيه. رويكروفت لإبلاغه بـ «معلومات جديدة عن فرقة الاغتيال» المحتملة التي تهدد مبارك.

ونقلت البرقية، التي حملت عنوان «تهديد للرئيس مبارك»، عن السفير المصري قوله إن «عضوين من فرقة اغتيالات فلسطينية بقيادة رشدي عبد الرحمن عودة، وهو معروف باسم سعد عودة، موجودان في المدينة (لندن) ويزوران (فندق) كلاريدجز بشكل منتظم فيما يبدو للتأكد من اعتياد العاملين على وجودهما».

وحسب البرقية، فإن المصريين قدموا معلومات تفصيلية عن «عضوي فرقة الاغتيال». وقالت «وُصف سعد عودة بأنه شخص طوله متر و75 سنتيمترا، ونحيف البنية بشارب كثيف وشعره أسود وبشرته داكنة. وزميله يبلغ طوله مترا و85 سنتيمترا، قوي البنية وله عينان زرقاوان، حليق الذقن، بشرته بيضاء.»

وتوقع المصريون «وصول أعضاء آخرين من الفرقة إلى لندن في الأيام القليلة المقبلة».

وعلى الفور أرسل مسؤول الخارجية البريطانية ، بناء على طلب السفارة المصرية، برقية سرية بهذه المعلومات إلى قسم الأمن الخاص في إدارة البروتوكول والمراسم.

ولوحظ أن رويكروفت قد وضع بخط يده علامة على هامش البرقية، في إشارة إلى أهمية المعلومات المفصلة الواردة بها عن «فرقة الاغتيال».

وسارع رئيس قسم الأمن، في إدارة البروتوكول والمؤتمرات «لتطمين السفارة بأن السلطات (البريطانية) واعية تماما بالجماعة الإرهابية التي لفت الانتباه إليها (من جانب المصريين)».

وجماعة أبو نضال هي تنظيم فلسطيني أسسه صبري البنا عام 1974 بعد انشقاقه عن منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يرفض سياستها. واغتيل البنا في بغداد عام 2002.

وتعهد المسؤول الأمني البريطاني بأن «يظل الموقف رهن المراجعة الدائمة» وإن أكد أن السلطات البريطانية «ترى أن التدابير الحالية المتبعة لحماية السفارة ومكاتبها كافية».

وتكشف الوثائق أيضا أنه سبق هذه المراسلات، اتصالات بين وزارة الداخلية المصرية والسفارة البريطانية في القاهرة بشأن «مؤامرة اغتيال مبارك المحتملة» وسبل ضمان تأمين الرئيس في لندن.

فقد طلب وزير الداخلية المصري تقييم المملكة المتحدة للتهديد الذي قد يتعرض له مبارك خلال زيارته لبريطانيا ليشمل كلا من الهجمات الإرهابية والمظاهرات، حسب برقية سرية بعث بها السفير البريطاني إلى لندن.

وأشارت البرقية إلى طلب الوزير أن يتم الانتهاء من هذا التقييم قبل أن تغادر مجموعة الطليعة الأمنية المصرية القاهرة إلى لندن قبيل وصول مبارك إليها.